الآراء الواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لا تتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

بشأن محنة الصابئة المندائية في العراق

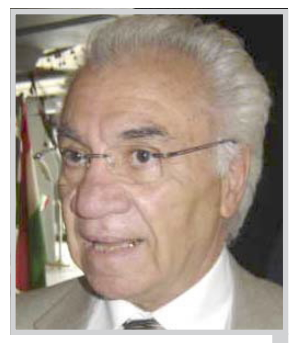

كاظم حبيب
كاتب

منذ فترة غير قصيرة كتب أحد المندائيين في موقع على الانترنيت يقول:

"الصابئة المندائيون الحاليون ينتشرون على الضفاف السفلى من نهري دجلة والفرات، ويسكنون في منطقة الأهوار وشط العرب، ويكثرون في مدن العمارة والناصرية والبصرة وقلعة صالح والحلفاية والزكية وسوق الشيوخ والقرنة وهي موضع اقتران دجلة بالفرات، وهم موزعون على عدد من الألوية مثل لواء بغداد، والحلة، والديوانية والكوت وكركوك والموصل. كما يوجد أعداد مختلفة منهم في ناصرية المنتفق والشرش ونهر صالح والجبايش والسليمانية.

- كذلك ينتشرون في إيران، وتحديداً على ضفاف نهر الكارون والدز ويسكنون في مدن إيران الساحلية، كالمحمرة، وناصرية الأهواز وششتر ودزبول.

- يقدر عددهم بعشرة آلاف شخص تقريبا، معظمهم في العراق".

فهل حافظ الصابئة المندائيون على عددهم في العراق وعلى المواقع والمدن التي كانوا يعيشون فيها منذ أكثر من ألفي عام؟ لقد عاش الصابئة المندائيون بسلام وأخوة طوال قرون في العراق. فهم أتباع دين توحيدي يدعو إلى السلام والود بين الناس واحترام الأخر، وهم من أصل هذه البلاد، إضافة إلى وجودهم السابق في كل من سوريا وفلسطين أو ما زال بعضهم يقطن إيران حالياً.

لم يتعرض النظام السابق إلى أتباع هذه الديانة من حيث كونهم ديانة عراقية قديمة، ولكنه حارب بشراسة أولئك الذين مارسوا السياسة وعارضوا النظام وطبيعته الاستبدادية والعدوانية. ولم يكن عدد المناضلين من الصابئة المندائية قليلاً، بل شارك الكثير منهم في الحركة الوطنية العراقية على امتداد فترة الحكم الوطني الحديث في العراق وتعرضوا للاضطهاد والتعذيب والسجن واستشهد منهم الكثير من المناضلين الشجعان. إن نسبة من شارك منهم في النضال بالقياس إلى نسبتهم إلى مجموع السكان كبيرة حقا، وهو تعبير عن حبهم لهذا الوطن وعشقهم للحرية والديمقراطية والعيش الآمن مع الجميع.

ولكن بعد سقوط نظام الاستبداد ألصدامي تعرض الصابئة المندائيون، وخلال السنوات الخمس المنصرمة، إلى حملات إرهابية ظالمة وشرسة جداً، وكانت جزءاً مما تعرض له الشعب كله. لقد تشتت شملهم ونزحوا من مواقع سكناهم العزيزة إلى نفوسهم إلى بغداد ومنها إلى الخارج، سواء أكان ذلك إلى سوريا أم الأردن أم إلى كُردستان العراق حيث وجدت جمهرة من عائلاتهم ملاذاً آمناً لهم، إضافة إلى هجرة الكثير منهم إلى دول الشتات العراقي في أوروبا وأمريكا وغيرها بأمل الخلاص من الموت، كما حصل لعدد كبير من العائلات المندائية في العراق. لقد ذبحوا في بيوتهم وعلى قارعة الطريق وأثناء هروبهم إلى سوريا أو الأردن، لقد طردوا من بيوتهم تاركين وراءهم كل ما يملكون، سلبت محلاتهم، وهم من خيرة صاغة الذهب والفضة في العراق. لم يبق من ذلك العدد المذكور سوى جمهرة لا يزيد عددها في العراق عن عدة آلاف لا غير، وهم يسعون إلى حماية ما تبقى منهم والحفاظ على تراثهم الإنساني البديع والخالد وعلى تقاليدهم ودينهم ومعابدهم وطقوسهم وقربهم من نهري دجلة والفرات.

لقد تعرض الصابئة المندائيون لهجوم شرس من قوى ظلامية في المقدمة منها قوى القاعدة ، ثم قوى ميليشيات إسلامية سياسية متطرفة بهدف فرض الهجرة على هذه الطائفة الدينية من العراق، هذه الجمهرة الخيرة من البشر العراقي الأصيل الذي ساهم مع بقية بنات وأبناء الشعب من أتباع القوميات والأديان والمذاهب الأخرى في بناء مجد العراق وحضارته وتقدمه. كما شاركت عصابات الجريمة المنظمة، بسبب فلتان الأمن في العراق خلال السنوات المنصرمة، بالهجوم على الأقليات الدينية والمذهبية الصغيرة والضعيفة من دون أن تستطيع الحكومة الدفاع عنهم ولا قوات الاحتلال التي كانت من ضمن مسؤوليتها الأولى حماية أمن المواطنات والمواطنين في البلد الذي تم احتلاله.

في أوائل شهر حزيران/يونيو من هذا العام (٢٠٠٨) تشرفت بزيارة مندى بغداد للصابئة المندائية والتقيت برئيس وعدد من أعضاء مجلس الشؤون العام ومجلس العموم وهيئة تحرير المجلة الناطقة باسم المندائيين في بغداد. ثم تشرفت بلقاء فضيلة الكنزا برا الشيخ ستار جبار حلو رئيس طائفة الصابئة المندائية. وجرى الحديث مع الأخوة في المجلس ورئيس الطائفة عن أحوال الطائفة ومعاناتها خلال السنوات المنصرمة والعدد الكبير جداً من العلماء والمفكرين والفنانين والشعراء والأدباء والمهنيين الممتازين والعائلات المندائية الذين أجبروا جميعاً على ترك العراق وهم يعيشون اليوم في أوضاع مزرية في دول الجوار العربية وفي مناطق أخرى من الشتات العراقي، إضافة إلى قلة الدعم الذي يحظى به الصابئة المندائيون من جانب الدولة والحكومة، برغم ظروفهم الصعبة وحالة العسر التي يمرون بها. ولم ينس الكنزا برا فضيلة الشيخ ستار جبار حلو من الإشارة إلى أن غالبية أتباع الأديان والمذاهب في العراق قد واجهوا ذات المصائب والمصاعب خلال السنوات المنصرمة، فالهم العراقي واحد ولدى الجميع.

> بعد سقوط نظام الاستبداد ألصدامي تعرض الصابئة المندائيون ، وخلال السنوات الخمس المنصرمة ، إلى حملات إرهابية ظالمة وشرسة جداً ، وكانت جزءاً مما تعرض له الشعب كله.

وفي الوقت الذي تم احتلاله.

في أوائل شهر حزيران/يونيو من هذا العام (٢٠٠٨) تشرفت بزيارة مندى بغداد للصابئة المندائية والتقيت برئيس وعدد من أعضاء مجلس الشؤون العام ومجلس العموم وهيئة تحرير المجلة الناطقة باسم المندائيين في بغداد. ثم تشرفت بلقاء فضيلة الكنزا برا الشيخ ستار جبار حلو رئيس طائفة الصابئة المندائية. وجرى الحديث مع الأخوة في المجلس ورئيس الطائفة عن أحوال الطائفة ومعاناتها خلال السنوات المنصرمة والعدد الكبير جداً من العلماء والمفكرين والفنانين والشعراء والأدباء والمهنيين الممتازين والعائلات المندائية الذين أجبروا جميعاً على ترك العراق وهم يعيشون اليوم في أوضاع مزرية في دول الجوار العربية وفي مناطق أخرى من الشتات العراقي، إضافة إلى قلة الدعم الذي يحظى به الصابئة المندائيون من جانب الدولة والحكومة، برغم ظروفهم الصعبة وحالة العسر التي يمرون بها. ولم ينس الكنزا برا فضيلة الشيخ ستار جبار حلو من الإشارة إلى أن غالبية أتباع الأديان والمذاهب في العراق قد واجهوا ذات المصائب والمصاعب خلال السنوات المنصرمة، فالهم العراقي واحد ولدى الجميع.

وفي الوقت الذي وافق النظام العراقي الصدامي الاستبدادي قد وافق على صرف رواتب لعدد من شيوخ الطائفة في ضوء قرار صادر في ١٩٨١/١١/٢ عن وزارة الأوقاف، انقطعت هذه الرواتب بعد سقوط النظام حتى الآن، وفي وقت هم بأمس الحاجة لها.

وفي الوقت الذي أصدر البنك المركزي العراقي بتاريخ ٣/١٩/ ٢٠٠٣ صكاً برقم ٠٤١١٨٥٨ لصالح نادي التعارف الصابئي المندائي بمبلغ قدره ١٦١١٩٢٠٠ دينار، باعتباره تعويضاً عن المباني والمنشآت المقامة على أرض نادي الزوراء بعد الاستيلاء عليه لأغراض أمنية، لم يدفع هذا المبلغ رغم صدور قرار جديد من مكتب رئيس الوزراء نوري المالكي وموقع من مدير مكتبه الدكتور طارق نجم عبد الله بتاريخ ٢٠٠٦/٩/٢٧ وبعدد م.ر.ن/س/٥٨٦ بصرف الصك المشار إليه باعتباره تعويضاً وليس منحة أو هبة من الدكتاتور ونظامه، إلا أن الصك لم يصرف حتى الآن برغم كثرة المراجعات ومحاولات استحصاله حتى يوم لقائي بهم.

إن الإشكالية الكبيرة تبرز في واقع الأمر في الفوضى السائدة في دوائر الدولة ورفض الموظفين تنفيذ قرارات الحكومة وغياب أي نظام للمتابعة والمراقبة لمعرفة كيفية تنفيذ قرارات الحكومة واحتمال وجود من يحاول عرقلة تنفيذ تلك القرارات لإشاعة التذمر المتعمد في صفوف المجتمع.

أتمنى على أعضاء الأمانة العامة لهيئة الدفاع عن أتباع الديانات والمذاهب الدينية في العراق الانتباه إلى أهمية دعم أتباع هذه الديانات والمذاهب المحرومة من كل مساعدة حكومية، في حين توجه المساعدات والأموال بسخاء بالغ إلى مؤسسات دينية أخرى وإلى أتباع ديانات ومذاهب أخرى في العراق وإلى الحسينيات والجوامع، في حين يحرم منها أتباع الدين الصابئي المندائي وأتباع الأديان الأخرى التي تشكل أقليات دينية في العراق، ولكنها من أقدم الديانات التوحيدية في البلاد.

لقد حظيت بهدية كبيرة وقيمة من الأخوة في المندى هي كتاب الكنزا برا المترجم إلى العربية وبطباعة أنيقة سأحتفظ به مع بقية الكتب السماوية والكتب الدينية الوضعية التي تغتني بها مكتبتي الشخصية.

أتمنى على المسؤولين إعارة الانتباه إلى هذه الطائفة الدينية التي أغنى أفرادها بجمهرة كبيرة من خيرة المواطنين من علماء وأدباء وشعراء وفنانين ومهنيين بمعالجة مشكلاتهم ومنحهم ما يستحقونه، إضافة إلى العمل من أجل عودة اللاجئين منهم إلى العراق وتعويضهم بما فقدوه بسبب العمليات الإرهابية وعمليات السلب والنهب التي تعرضوا لها خلال الفترة المنصرمة.

ما هكذا يتكلم الباحث التاريخي يا رشيد الخيون

محمد الاسدي
كاتب

لم يوفق الدكتور رشيد الخيون في مقالته عن زيارة كوشنير للعراق ، بل اقول اخفق ،وكشف عن هشاشة في التفكير ما كنا نتوقعها ،واخطاء كبيرة ارتكبها مؤرخ او محلل تاريخي كنا نعتقد انه يتوخى الدقة والموضوعية (والحيادية) العلمية فيما يكتب ويقول.

فهو لم يوفق في اختيار العنوان والذي اراد له ان يكون استفزازياً بعيداً عن اسلوب الطرح الهادئ الذي تمتاز به عادة طروحات التحليل التاريخي، فقد بدا الموضوع وكأنه اعلان استفزازي، لايمت الى صنعة الاعلام بصلة.

واخفق ايضاً حين جعل الزيارة مدخلاً لكيل الشتائم والاتهامات للسيد عادل عبد المهدي،ولاندري ما العلاقة بين زيارة الوزير الفرنسي الى ابي هاون بالقضايا العائلية (البيتية) للمرحوم السيد عبد المهدي.

وانني اتساءل هل سيعطيني رشيد الخيون والقراء الحق في ان اجعل هذه المناسبة مدخلاً للخوض في تفاصيل حياة الكاتب واسراره وقضاياه البيتية العائلية؟ انا لا اعطي لنفسي هذا الحق واحسب انه نفسه وغيره من القراء لن يعطوني ايضاً هذا الحق، فكيف فات على الخيون هذا الجانب من اللياقات في ادب النقد والتحليل، اذا كان الغرض تحليل الزيارة فقط وليس التحامل على الشخص؟.

لقد بدا واضحاً كل الوضوح حتى للاعشى ان لرشيد الخيون غرضاً لا نعلم دفينته مع السيد عادل عبد المهدي،وهو غرض انزاح بكلمات فجة وان تغلفت باسلوب التراكيب اللفظية المعقدة.

السيد كوشنير زار العراق ابتداءاً من ابي هاون، ولا ندري ما العيب في ان تبدأ الزيارة هكذا، هل العيب في ان ابا هاون منطقة فقيرة مثلاً ولا يليق بالعراق ان يكشف فقر ريفه امام زائر غني، ام ان العيب ان هذه المنطقة منقوصة السيادة ولا يصح في عرف الخيون ان تطأ اقدام الفرنسيين ارضاً عراقية خارجة عن سيادة العراق؟ام ان الجنوب العراقي لا يليق به ان يستقبل زائراً كبيراً يمثل دولة عظمى مثل فرنسا؟

والحقيقة انني لم اجد تفسيراً معقولاً لهذا الرفض الذي يأتي من ابن الناصرية في استقبال اي زائر من اي بلاد في اي جزء من اراضي الوطن، وتجارب العالم امامنا معروفة على هذا الصعيد والخيون يعرف ذلك وهو يعيش خارج العراق ويطلع على تجارب الشعوب.ولا نريد ان نسرف في السرد فهو وغيره يعرفون ذلك.

ثم لماذا الاستحياء من ابي هاون؟ .

ونحن لا ننظر الى ابي هاون المنطقة الجغرافية الضيقة، بل ننظر الى رمزية المكان الذي زاره الضيف الفرنسي . ، فالى جوار هذه القرية تقع اور وآثار ملوكها العظام الذي يعرف الخيون تاريخهم، وفيها ومنها كانت انطلاقة ابراهيم ابو الانبياء عليه السلام، واور هي مهوى افئدة اصحاب الديانات والرسالات السماوية، وفي الناصرية التي تحتضن ابا هاون وقعت معركة ذي قار الشهيرة ومن المفترض ان يكون الخيون مطلعاً عليها ويعرف اهميتها ومداليلها الاجتماعية والنفسية.

واذا قلنا ان الناصرية رمز الحضارة في الجنوب فالمفارقة ستكون مفجعة، اذاً كيف يجرؤ ابن الجنوب على استصغار قيمة حضارة انطلقت من ارضه وعلمت الناس الكتابة وخطت قصباتها اول حرف في التاريخ، حضارة علمت الناس القانون والحياة المدنية والحقوق.

ما المعيب ان يأتي الفرنسي الى منطقة يشعر ان لها في عنق البشرية الف دين والف فضل، فأبو هاون وما جاورها ليست مضيفاً فحسب، بل هي رمزية تاريخية كان على الخبير بالتاريخ ان يدرك رمزية الزيارة واهميتها لا وصفها بانها بحث عن مجد تارخي غابر.

ولا ادري الى اي مدرسة ينتمي السيد الخيون وهو يعيب على السيد عادل عبد المهدي التنقل بين المدارس الفكرية، وهو في ظنّي امرٌ ممدوح حين يكون مثل هذا التنقل من اجل اكتشاف الحقيقة.

> السيد كوشنير زار العراق ابتداءاً من ابي هاون ، ولا ندري ما العيب في ان تبدأ الزيارة هكذا ، هل العيب في ان ابا هاون منطقة فقيرة مثلاً ولا يليق بالعراق ان يكشف فقر ريفه امام زائر غني ، ام ان العيب ان هذه المنطقة منقوصة السيادة ولا يصح في عرف الخيون ان تطأ اقدام الفرنسيين ارضاً عراقية خارجة عن سيادة العراق؟ام ان الجنوب العراقي لا يليق به ان يستقبل زائراً كبيراً يمثل دولة عظمى مثل فرنسا؟

هل يريد لنا السيد الخيون ان نبقى على ضلالتنا حتى عندما نكتشف اننا على ضلال؟

وهل من العلمية والموضوعية ونشدان الحقيقة ان نبقى او نصرّ على الخطأ حتى بعد اكتشاف الخطأ؟

لقد تنقل السيد عادل عبد المهدي في اطار بحثه الفكري المتواصل من هذه المدرسة الفكرية الى تلك واستقر منذ اكثر من ربع قرن على مدرسة الاسلام الواقعي، فهل في وصوله الى هذه الحقيقة التي آمن بها اي عيب، ام ان المفترض به حسب عقيدة السيد الخيون ان يبقى مصراً على ما اعترف به بأنه خطأ؟

وهل من حقنا ان نعترض على السيد الكاتب اذا طالعنا غداً او بعد غد بأنه كان على خطأ في تحليل اوتقدير موقف او تبني فكرة من الافكار.اننا نعرف ان الاعتراف بالخطأ فضيلة، وترك فكرة ما، يعني نوعاً من الاعتراف بخطئها ربما، ولكننا لانعرف اي فضيلة للاصرار على الخطأ.

ولا ندري ما المعيب في ان يظهر السيد عادل عبد المهدي امام الاعلام وهو يتجاوب مع مشاعر الملايين من مواطنيه العراقيين فيسايرهم ماشياً على قدميه ليقدم نموذجاً طيباً لصورة الحاكم الجديد في العراق وهو المشاركة في المشاعر والاحاسيس، وهل يريد السيد الخيون حاكماً عراقياً متعالياً على مشاعر شعبه؟ هل يريد لنا حاكماً يقتل الناس لانهم يصرون عن التعبير عن شعورهم تجاه عقائدهم؟

ما العيب في ان يسير الحاكم ماشياً الى رمز اسلامي مقدس كالامام الشهيد الحسين عليه السلام الذي تتحفى عند عتبته الملوك والسلاطين وتتساقط التيجان؟

وينبز الخيون من قناة السيد عادل اهتمامه ببناء مضيف مندرس، ويلمزه انه لم يفكر بهموم اثقل في العراق، ونحن نسأل الاستاذ الكاتب، هل انت الذي رفع عن العراق ديونه التي انقضت ظهره بمئة واربعين مليار دولار؟ وهل انت الذي دخل وسط اللهب لاطفاء الحرائق؟ وهل انت الذي اعتقلتك القوات المحتلة لانك تدافع عن قضية شعبك؟ ثم ما يدريك ما الهموم التي يفكر بها السيد عادل، حتى تتهمه بأنه (يخالطه تنسم مجد عائلي)، والرجل يشهد جميع من يخالطه ويقترب منه، انه لايتفاخر بأي مجد عائلي مع انه مجدٌ اثيل، فهو من النمط الذين عناهم الشاعر (ان الفتى من قال ها اناذا .....).وقد قالها وفعل وهو يبشر بالمزيد.

ولا ندري ولا العقلاء يدرون ان العودة الى الجذور والتواصل مع الطينة الاولى اصبح عيباً عند الثوريين، وان التعايش مع الفقراء وتقديم الماء الصالح للشرب لهم،او كري نهرهم الصغير لسقي مزروعاتهم، وبناء مدرسة او ترميمها او تجديدها واخراجها من نمط الاربعينيات الى نمط العصر الجديد عيبٌ يجب ان نحاكم حكامنا عليه، لانهم يبدون بصورة الناس البسطاء الذين لا يعيشون انتفاخ السلطة ويتجنبون ورمها الكاذب اللعين.

ويتهم الكاتب السيد عادل عبد المهدي بالسعي لتقسيم العراق، وهذه تهمة كبيرة ما كان الجدير بمثل الخيون ان ينزلق اليها مهما كانت ضغينته تجاه السيد عادل، فتقرير مثل هذه الامور التاريخية يجب ان لا تنطلق بمثل هذه السهولة، لانه هنا يقدم شهادة سيحاكمها التاريخ، وتحاكمها الوقائع والاحداث اللاحقة.

ان السيد الخيون وقع مثل غيره من اصحاب النوايا السليمة او الاغراض السيئة في مطب اصدار الاحكام الجاهزة متأثرين بماكنة اعلام معاد تتعمد تجهيل المتلقي، وتحريف الحقائق،واذا كان للجهلة من الناس عذر في ذلك، فما عذر العالم حين يتصرف مثل تصرف الجهلة، فهل قرأ السيد الخيون ما قاله السيد عادل عبد المهدي وهو الاكثر خبرة منه بشؤون العراق عن موضوع العراق الموحد الواحد، وهل استبطن اطروحاته عن الفيدرالية التي ينادي بها ، ونحن ندعوه الى قراءة الامور قراءة متأنية موضوعية وعلمية، كما هو شأن (الباحث التاريخي)، فما يؤسفنا حقاً ان يتحول الباحث التاريخي الى (اعلاني)، يجاري في مقولاته كل الحقائق الموضوعية.

كلمة اخيرة نقولها: اذا كانت الاجواء التي كتب بها رشيد الخيون مقالته التحذيرية لفرنسا بالترفع عن ابي هاون والتنكيل بالسيد عادل عبد المهدي عقوبة له على استقبال الوزير الفرنسي في مضيف عراقي اصيل، هي نفس الاجواء التي يكتب بها كل مقالاته وابحاثه عن تاريخ الاسلام، فالويل لمن آمن وصدق بتلك الاطروحات، لانها ليست من العلمية والموضوعية في شئ، وانما هي انفعالات وفورات نفسية لا تمت الى المصداقية بشئ.

ويحضرني في الختام قول جرير:
زعم الفرزدق ان سيقتل مربعاً
ابشر بطول سلامة يا مربع.

مستقبل العملية السياسية الجارية في العراق

نجاح العلي
اعلامي واكاديمي

البلدان الديمقراطية تعتمد عادة على مؤسسات ومختصين في الدراسات الاستشراقية ولذلك تضع تلك الادارت ظروف وحاجات الاجيال القادمة ومصالحها في الحسبان عند انجاز قراراتها.. وخاصة الخطط متوسطة وطويلة المدى فضلا عن الاتفاقيات الستراتيجية التي تضع ملامح الوضع المحلي والاقليمي للبلد في الخارطة الدولية..

اما الواقع السياسي العراقي فانه للاسف الشديد تكاد تنعدم فيه العناية بالمستقبل القريب منه او البعيد. فالملاحظ على العملية السياسية الجارية حاليا في العراق ان القوى والاحزاب والتيارات السياسية تحدد موقفها من القضايا المطروحة للنقاش في ضوء مصالحها واوضاعها الآنية من دون ان تضع المستقبل والمتغيرات والمفاجآت السياسية احيانا في الحسبان، فالذي يعتلي سدة الحكم يتجاهل فكرة انه كان في يوم ما في جانب المعارضة ونطبق الامر نفسه على المعارضين الذين يتجاهلون امكانية وجودهم في السلطة في المستقبل لذا فما فائدة المعارضة اذا كانت تعتقد جازمة انها لن تصل للسلطة ابدا، ولو تخلفت اية جهة سياسية عن جزء من مطالبها العالقة لتمكنت من تجاوز الكثير من خلافاتها بسهولة ولكان بناء المؤسسات الرسمية اكثر قوة وفاعلية في التعامل مع الملفات العالقة ولجأت النصوص الدستورية والقانونية اكثر وضوحا بعيدا عن التأويل الكيفي، لان الكثير من النصوص الغامضة هي قنابل للانفجار في المستقبل والتجربة اللبنانية خير دليل على ذلك فالمعارضة والموالاة يختلفون في تأويل النص الدستوري المتعلق بالتصويت على رئيس الجمهورية والاختلاف في الرأي عن تفسير اغلبية الثلثين فكل منهما يفسره حسب ما يشتهي وتقتضيه مصلحته الحزبية من دون الاكتراث الى مصلحة البلد العليا والاثار السلبية للنزاع والاحتقان السياسي في بلد مثل لبنان يعتمد اقتصاده بشكل كبير على السياحة، ولنا في ممارسات النظام السابق اكبر دليل وتجربة يمكن اخذ العبر والدروس منها حيث وضع الكثير من العقبات والمشاكل امام كل من سيأتي بعده فزرع الغاما سياسية واجتماعية في اكثر من مكان سواء في مؤسسات الدولة او في العلاقة بين المكونات والطوائف العراقية وفي علاقات العراق بجيرانه ونعود للواقع السياسي العراقي الحالي، ففي ظل التنافس والجدل والاحتقانات داخل المؤسسة السياسية تنسى القوى العراقية انها تعيش مرحلة بدايات لوضع تقاليد العمل السياسي الجديدة ويمكن الاسترشاد بها في المستقبل كقواعد عمل، وهي بذلك تلزم من سيأتي بعدها بتحمل عواقب اعمالها في مختلف مجالات الحياة وبالتالي على تلك القوى مسؤولية تمهيد الطريق للاجيال القادمة بدلا من وضع العراقيل، لان المستقبل السياسي يأتي باهمية ان لم يكن اكثر اهمية من العملية السياسية الجارية حاليا، اذ نخشى في ظل الانقلابات السياسية والتغيرات التي عاشها العراق منذ مطلع القرن العشرين حتى الوقت الحاضر ان تأتي عملية سياسية جديدة بعد عدة سنين لتلغي جميع التقاليد السياسية الحالية وتحمل محلها اعراف وتقاليد جديدة بدعوى انها لا تتماشى مع متطلبات المرحلة التي تعيشها. هناك الكثير من القضايا المطروحة للتجاذب السياسي لها آثارها الطويلة الامد على مستقبل العراق والعراقيين مثل المادة ١٤٠ وقانون المحافظات غير المنتظمة باقليم وقانون النفط والتعديلات الدستورية وغيرها واذا استمر تعامل القوى السياسية مع هذه الملفات باستعجال فانها ستؤثر بشكل سلبي على مستقبل العراق كما ان الصفقات السريعة للحصول على تمرير سهل لهذه القضايا يمثل زرعا جديدا للالغام في طريق الاجيال القادمة، ولعل اهم موضوع تؤثر فيه حسابات المستقبل هو العلاقة بين المكونات العراقية القابلة للتشنج تحت وطأة الاحتقان السياسي والمناوشات الاعلامية.

> النظام الديمقراطي هو اقرب الانظمة السياسية الى التفكير العلمي لانه يأخذ بنظر الاعتبار امكانية حدوث الخطأ ومحدودية القدرة الانسانية وكثرة المتغيرات المحيطة بالقرار السياسي وعلى ذلك تكون القرارات في ظل النظام الديمقراطي اقل صرامة وحدة من بقية النظم

ان النظام الديمقراطي هو اقرب الانظمة السياسية الى التفكير العلمي لانه يأخذ بنظر الاعتبار امكانية حدوث الخطأ ومحدودية القدرة الانسانية وكثرة المتغيرات المحيطة بالقرار السياسي وعلى ذلك تكون القرارات في ظل النظام الديمقراطي اقل صرامة وحدة من بقية النظم لأن الديمقراطية تأخذ بعين الاعتبار امكانية التراجع وكذلك حدوث تطورات مستقبلية وعدم الاهتمام بالمستقبل هو ما يسرع دفع النظام السياسي الى مسارات مغلقة بسبب قرارات اتخذت تحت ضغط الراهن ما ادى الى تقييد قدرة المؤسسات الرسمية والقوى السياسية على الحراك والمناورة في ظل الواقع السياسي المتشنج لا يعول على بناء قواعد عمل مستقبلي لما سيأتي في المستقبل القريب في اقل تقدير والتجارب العالمية كثيرة في هذا الصدد.

آراء وأفكار
Opinions & Ideas

ترحب آراء وافكار بمقالات الكتاب وفق الضوابط الآتية:
١. لا يزيد عدد كلمات المقالة على ٧٠٠ كلمة.
٢. يذكر اسم الكاتب كاملا ورقم هاتفه وبلد الاقامة ومرفق صورة شخصية له.
٣. ترسل المقالات على البريد الالكتروني الخاص بالصفحة:

Opinions112@yahoo.com